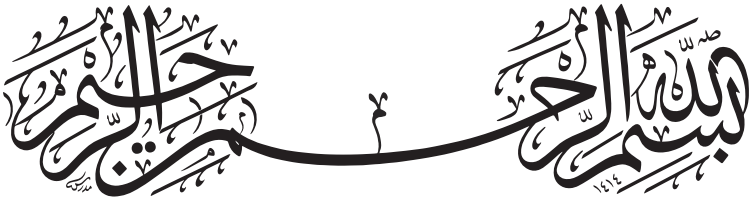
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤١٤

الهيئة العليا لإحياء التراث
ألفية حوزة النجف الأشرف

تقريرات الأصول

من أبحاث

الشيخ الأعظم أستاذ الفقهاء والمجتهدين

الشيخ مرتضى الأنصاري

(المتوفى سنة ١٢٨١ هـ)

بقلم

المحقق الكبير

الشيخ الميرزا حبيب الله الرشتي الغروي

(المتوفى سنة ١٣١٢ هـ)

الجزء الثاني

تحقيق

مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق

العتبة العباسية المقدسة
www.alkafeel.net
tahqiq@alkafeel.net

٢٧٠/٣٨١٢
غ ٤٩٩ الغروي، الميرزا حبيب الله الرشتي.
تقريرات الأصول من أبحاث الشيخ الأعظم استاذ الفقهاء والمجتهدين الشيخ مرتضى الأنصاري المتوفى (١٢٨١هـ) / الميرزا حبيب الله الرشتي الغروي. تحقيق مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق. - ط١. - كربلاء: الهيأة العليا لإحياء التراث، مركز الشيخ الطوسي، ٢٠٢٥
ج٢ (٥٤٤ص)؛ (٢٤) سم.
١.الفقه الإسلامي - المذهب الإمامي الشيعي -٢- الأنصاري، مرتضى (فقيه)، أ. العنوان.
المكتبة الوطنية / الفهرسة أثناء النشر
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٤٨٠٨) لسنة ٢٠٢٥.

الانصاري، مرتضى بن محمد امين بن مرتضى، 1214-1281 هجري، مؤلف.
تقرير الأصول من ابحاث الشيخ الأعظم أستاذ الفقهاء و المجتهدين الشيخ مرتضى الأنصاري / بقلم المحقق الكبير الشيخ الميرزا حبيب الله الرشتي الغروي ؛ تحقيق مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق.-الطبعة الاولى.-النجف، العراق : العتبة العباسية المقدسة، الهيأة العليا لإحياء التراث، 2025.
3 مجلد ؛ 24 سم. (ألفية حوزة النجف الأشرف)
يتضمن إرجاعات ببليوجرافية.
1. اصول الفقه الاسلامي (جعفري). أ. الرشتي، حبيب الله بن محمد علي بن اسماعيل، 1234-1312 هجري، معد. ب. العتبة العباسية المقدسة، الهيأة العليا لإحياء التراث، مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق، محقق. ج. عنوان.

LCC: KBP440.76.A57 A38 2025
مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة
الفهرسة أثناء النشر

- الكتاب: تقريرات الأصول/ ج٢.
- تأليف: الميرزا حبيب الله الرشتي.
- تحقيق: مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق.
- الناشر: الهيأة العليا لإحياء التراث.
- الإخراج الفنيّ: كرار حيدر الجهلاويّ.
- الطبعة: الأولى. عدد النسخ: ٥٠٠.
- التاريخ: ٢٨ ربيع الآخر ١٤٤٧هـ الموافق ٢١/ ١٠/ ٢٠٢٥م

فهرس المحتويات

اجتماع الأمر والنهي / ٥

مقدّمات البحث ٧

المقدّمة الأولى: معنى الجواز لغةً واصطلاحاً ٧

الفرق بين الجواز الشرعيّ والعقليّ وبين الجواز العاديّ ٧

معنى الجواز العرفيّ..... ٨

المراد بالامتناع العرفيّ..... ٩

مسألة الاجتماع من المبادئ الأحكاميّة وليست من المسائل الأصوليّة ١٠

توقّف بعض المسائل الأصوليّة على نتيجة هذه المسألة ١٠

إدراج مسألة الاجتماع في المسائل الكلاميّة ليس بجيّد ١٠

المقدّمة الثانية: المراد من الاجتماع وسرّ سقوط التوصّليّ بالمحرّم ١١

المقدّمة الثالثة: كون النزاع بناءً على تعلّق الأوامر والنواهي بالطبيعة.... .....١١

المقدّمة الرابعة: شمول النزاع لجميع أقسام الأمر والنهي ١٣

المقدّمة الخامسة: النسبة بين أصناف الأمر وأصناف النهي..... ١٤

الكلام في دخول القسم الثالث في محلّ النزاع ١٥

مناط الفرق بين مسألة الاجتماع ومسألة النهي عن العبادة ١٦

٥١٢ ..... تقريرات الأصول / ج٢

المقدّمة السادسة: شمول النزاع للواحد الشخصيّ ومحلّ النزاع..... ١٧

المقدّمة السابعة: ثمرة النزاع..... ١٧

ثمرة النزاع في الأصول ١٧

ثمرة النزاع في الفروع ١٨

التحقيق في المسألة / ١٩

الأقوال في المسألة ١٩

حجج القول بالجواز..... ١٩

الحجّة الأولى على الجواز: وقوع العبادات المكروهة ١٩

الأجوبة عن الحجّة الأولى ٢٠

١. الجواب بالنقض ٢٠

٢. الجواب بتفسير الكراهة في العبادات بالأقلّ ثواباً ٢١

كلام صاحب هداية المسترشدين في تفسير الكراهة الشرعيّة.... .....٢١

خلاصة كلام صاحب هداية المسترشدين.....٢٢

إيرادات خمسة على كلام صاحب هداية المسترشدين.....٢٣

ابتناء الإيرادات الخمسة على كون النسبة بين العبادة والمكروه العموم من وجه ٢٩

إيرادات أخر بناءً على كون النسبة بين العبادة والمكروه العموم المطلق ٢٩

محاولة صاحب الفصول رفعَ الإشكال ٣١

الإشكال على محاولة صاحب الفصول لحلّ الإشكال.....٣٢

٣. الجواب بأنّ النهي في العبادات متعلّق بالوصف والأمر متعلّق بالطبيعة ٣٤

فهرس المحتويات ٥١٣

الإشكال على الجواب الثالث ٣٤

٤. الجواب برجوع النهي إلى شيء خارج عن العبادة ٣٥

الإشكال على الجواب الرابع ٣٦

٥. الجواب بتفسير الكراهة في العبادة برجحان تركها بقصد القربة ٣٧

الإشكال على الجواب الخامس ٣٨

٦. الجواب بأنّ المراد من كراهة العبادة أنّها مرجوحة بالإضافة إلى غيرها من الأفراد ..٣٩

الإشكال على الجواب السادس ٤٠

جواب العضدي عن الحجّة الأولى ٤٠

الإشكال على جواب العضدي ٤١

جوابنا عن الحجّة الأولى ٤١

أقسام النهي عن العبادة ٤١

القسم الأوّل من العبادات المكروهة ٤٢

التحقيق في مناط قلّة الثواب وكثرته وتنقيح كون المراد بالكراهة في العبادة.....٤٤

الإشكال بعدم جواز استناد النقصان إلى وجود المانع ٤٦

الجواب عن الإشكال ٤٦

القسم الثاني من العبادات المكروهة ٤٦

النظر الصحيح في معنى الكراهة في القسم الثاني ٤٩

تأييد معنى الكراهة بتسوية الفقهاء في الكراهة بين موارد النهي ٥٠

الإشكال بعدم تماميّة إرجاع النهي إلى الاستحباب في بعض الموارد.....٥٢

الجواب عن الإشكال ٥٢

الإشكال بلزوم لغويّة الأمر بالعبادة وبتركها.....٥٣

الجواب عن الإشكال ٥٣

رفع التنافي بين أفضليّة ترك المكروه من العبادة وبين تفسير الكراهة.....٥٤

القسم الثالث من العبادات المكروهة ٥٥

الكلام في اجتماع الوجوب والاستحباب ٥٦

١. اجتماع الوجوب والاستحباب العينيّين ٥٦

تنبيهان ٥٨

التنبيه الأوّل: استثناء أربعة مواضع من أفضليّة ثواب كلّ واجب ٥٨

الإشكال في أفضليّة الواجب ٥٩

التنبيه الثاني: كلام المحقّق الخوانساريّ في ابتناء صحّة غسل من نوى الجمعة.... .....٦٣

تحقيق المصنّف في ابتناء ذلك على مسألة التداخل ٦٣

٢. اجتماع الوجوب التخييريّ والاستحباب العينيّ ٦٧

السرّ في جواز اجتماع الوجوب التخييريّ والاستحباب العينيّ.....٦٧

الحجّة الثانية على الجواز: وجود المقتضي وفقد المانع ٧٣

الاعتراض بأنّ صحّة العبادة منوطة بالأمر بها ٧٤

جواب الاعتراض ٧٤

الإشكال بلزوم سراية الوجوب من الماهيّة إلى الأفراد ٧٥

جواب الإشكال ٧٥
الإشكال بلزوم سراية المصالح والمفاسد من الماهيّة إلى الأفراد ٧٥
جواب الإشكال ٧٦
ابتناء الدليل على تعلّق الأوامر بالطبيعة أو الأفراد وتقرير المصنّف له ٧٦
الجواب عن الدليل على تقرير المصنّف.....٧٧
الحجّة الثالثة على الجواز: التمسّك بصدق الإطاعة عرفاً.....٧٩
الجواب عن الحجّة الثالثة بالمنع من صدق الإطاعة ٨٠
توجيه الاستدلال بتوقّف صدق الإطاعة على تعلّق الأمر الفعليّ ٨٠
الإشكال في توجيه الاستدلال ٨١
ظهور وجه سقوط الأمر في التوصّليّات دون التعبّديّات ٨١
ظهور اختصاص الأمر بغير الفرد المحرّم تخصيص عقليّ.....٨٢
الإشكال بعدم التضادّ بين المصلحة والمفسدة مع تعدّد الجهة ٨٤
جواب الإشكال ٨٤
الإشكال بلزوم الحكم بالفساد ولو ارتفع النهي.....٨٥
جواب الإشكال ٨٦
تنبيه فيه تحقيق: تعلّق الوجوب بالحرام إذا كان ارتفاع النهي مسبّباً عن الاختيار..... ٨٧
ظهور فتاوى الأصحاب بعدم اعتبار الاضطرار الناشئ عن الاختيار ٨٨
التحقيق: أنّ مناط تعلّق الوجوب وصحّة العبادة لا يتحقّق بزوال النهي ٨٩
تذنيب: اجتماع الأمر والنهي بسبب عصيان المكلّف ٩٣

الأقوال في المسألة ٩٣

حجّة القول الأوّل وهو جواز اجتماع الأمر والنهي ٩٤

الإشكال بوجود المانع عن اجتماع الوجوب والحرام ٩٥

(الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار) لا تصلح دليلاً للتكليف بالممتنع ٩٦

دعوى جواز تعلّق التكاليف بالممتنعات العرضيّة ودفعُها ٩٦

الإشكال بأنّ النسبة بين الدليلين هي العموم المطلق ٩٧

جواب الفاضل القميّ عن الإيراد ٩٨

اعتراض بعض المتأخّرين على كلام الفاضل القميّ ٩٨

الجواب عن الاعتراض ٩٩

حجّة القول بأنّه منهيّ عنه وليس مأموراً به ١٠١

الجواب عن الحجّة ١٠١

حجّة القول بأنّه مأمور به مع كونه معصية بالنهي السابق ١٠٢

الجواب عن الحجّة ١٠٤

ظهور الإشكال في موضعين من كلام صاحب الفصول ١٠٥

كلام آخر به تتمّ نسبة إرادة ترك الخروج قبل الدخول إلى الآمر ١٠٦

انطباق جملة من الأخبار على جريان المعصية حكماً ١٠٧

عدم وجاهة الإيراد على وجوب الخروج ١٠٧

التنبيه على بطلان جعل النهي عن الخروج مطلقاً والأمر به مشروطاً بالدخول ١٠٩

التنبيه على أنّ كلّ من يقول بالخروج قبل الدخول يلزمه القول بفساد الصلاة ١٠٩

التنبيه على أنّ القائل بصحّة الصلاة زمن الخروج ينبغي له عدم الفرق.... ..... ١٠٩
التنبيه على حجّة القول المختار ١١٠
كلام المفصّلين بين الجواز العقليّ والعرفيّ ١١٠
اختلاف كلمات المفصّلين ١١١
الإشكال على القول بالتفصيل ١١١
سقوط ما قد يوجّه به الامتناع العرفيّ ١١٣
توجيه آخر للتفصيل بين الجواز العقليّ والامتناع العرفيّ ١١٣
الإشكال على التوجيه ١١٤
وجه خروج نحو «أكرم العلماء» و«لا تكرم الفسّاق» عن نزاع الاجتماع ١١٥
المناقشة في هذا التوجيه ١١٧
وجه إجراء الأصحاب حكم المتعارضين ١١٨
المناقشة الأخرى في هذا التوجيه ١١٩

تتمّة: مقتضى جواز الاجتماع وقوعُ التعارض وإمكانُ إعمال المرجّحات / ١٢١

وجوه ترجيح النهي على الأمر ١٢١

١. أقوائيّة دلالة الاستغراق من دلالة الإطلاق ١٢١
دفع اعتراض صاحب القوانين بعدم الوجه لتخصيص الأمر بالنهي ١٢٢
جواب المحقّق القمي عن أقوائيّة دلالة النهي ١٢٢
الإشكال على كلام المحقّق القميّ ١٢٢
لزوم استناد فساد الصلاة إلى عدم الأمر ١٢٤

٢. أهمّيّة دفع المفسدة من جلب المنفعة ١٢٥

الإشكال في مرجّحيّة أهمّيّة دفع المفسدة ١٢٦

٣. اقتضاء الاستقراء لترجيح محتمل الحرمة ١٢٦

الإشكال على مرجحيّة هذا الاستقراء ١٢٦

دلالة النهي على الفساد / ١٣١

مقدّمات المسألة ١٣٣

المقدّمة الأولى: عدم الفرق بين أنحاء النهي ١٣٣

المقدّمة الثانية: معنى العبادة والمعاملة ١٣٤

تفسير العبادة بما يتوقّف صحّته على النيّة ١٣٥

المناقشة في تفسير العبادة ١٣٥

تعريف العبادة في القوانين ١٣٦

اعتراض صاحب الفصول بانتقاض طرده والجواب عنه ١٣٧

اعتراض صاحب الفصول بانتقاض عكسه والجواب عنه ١٣٧

المراد بالمعاملة ١٣٨

المقدّمة الثالثة: محلّ النزاع من المعاملات ١٣٨

المقدّمة الرابعة: معنى الصحّة والفساد ١٣٩

صحّة العبادة عند المتكلّمين ١٣٩

صحّة العبادة عند الفقهاء ١٤٠

توجيه تعريف الفقهاء والإشكالُ عليه ١٤٠

إيراد صاحب الإشارات على تعريف الفقهاء ١٤١
الجواب عن إيراد صاحب الإشارات ١٤١
النسبة بين تعريف المتكلّمين وتعريف الفقهاء ١٤١
وجود احتمالين في كلّ من تعريف المتكلّمين والفقهاء ١٤٣
ظهور نتائج الأخذ بالاحتمال الأوّل في تعريف الفقهاء ١٤٤
احتمال رجوع اختلاف العلماء إلى الاختلاف في الاصطلاح ١٤٧
الكلام في معنى الصحّة في المعاملات ١٤٨
الاختلاف في كون الصحّة والفساد وضعيين ١٤٩
المقدّمة الخامسة: محلّ النزاع ما يقتضي الصحّة شرعاً لولا النهي ١٥٠
المقدّمة السادسة: بيان مقتضى الأصل في المسألة ١٥٠
أوّلاً: بيان الأصل الأوّلي ١٥١
كلام الفاضل القميّ في اقتضائه الفساد ١٥١
الإشكال عليه ١٥١
اختلاف أصل الفساد في العبادات باختلاف المقامات ١٥٢
الإشكال في الحكم بالفساد بناءً على البراءة ١٥٢
الجواب عن الإشكال ١٥٣
ثانياً: بيان الأصل الثانويّ ١٥٥
المقدّمة السابعة: أقسام متعلّق النهي ١٥٥
المراد بالمنهيّ عنه لنفسه ١٥٥

المراد بالمنهيّ عنه لجزئه ١٥٧
تمثيل القوانين للمعاملة المنهيّ عنها لجزئها والإشكالُ عليه ١٥٧
المراد بالمنهيّ عنه لشرطه ١٥٩
المراد بالمنهيّ عنه لوصفه الداخل ١٦٠
المراد بالمنهيّ عنه لوصفه الخارج ١٦١
المراد بالمنهيّ عنه لأمر مفارق متّحد ١٦٣
المراد بالمنهيّ عنه لأمر مفارق مقارن غير متّحد ١٦٤
المقدّمة الثامنة: المراد بالاقتضاء ١٦٤

التحقيق في المسألة / ١٦٧

الأقوال في مسألة الاقتضاء ١٦٧
الأقوال المحرّرة في المسألة سبعة ١٦٧
تصوير النهي في العبادات أو المعاملات ١٦٩
النهي فيهما يتصوّر على وجهين ١٦٩
وجه ثالث لاستعمال النهي في العبادات ١٦٩
وقوع التجوّز في الوجوه الثلاثة ١٧٠
اقتضاء النهي في الوجوه الثلاثة ١٧٠
مقتضى النهي في العبادات ١٧١
مقتضى النهي في المعاملات ١٧١
مقتضى النهي المتعلّق بنفس إيجاد السبب ١٧١

مقتـضى النهي المتعلّق بالسبب ١٧٢
المناقشة في عدم الملازمة بين حرمة الآثار والفساد ١٧٣
الجواب عن المناقشة ١٧٤
الظاهر من النهي بحسب الوضع هو القسم الثاني غير المقتضـي للفساد ١٧٥
الغالب في استعمالات النهي في المعاملات تحريم السبب من حيث الآثار ١٧٥
إشارة جملة من الروايات إلى الفساد إذا لم يكن منشأ الحرمة أمراً خارجاً ١٧٦
الاعتراض على الاستدلال بالروايات ١٧٧
الجواب عن الاعتراض من وجهين ١٧٩
بطلان دعوى أنّ المراد بالعصيان عدم الإذن الوضعيّ ١٨٠
دلالة خبر آخر على المطلوب ١٨١
دلالة رواية البقباق على المطلوب ١٨٢
الاستدلال بالملازمة بين اقتضاء الأمر للصحّة واقتضاء النهي للفساد ١٨٢
الإشكال باقتضاء الإذن في الأوامر للصحّة ١٨٣
الجواب عن الإشكال ١٨٤
جريان الاستدلال بالملازمة فيما إذا كان دليل الصحة مادّة التحليل ١٨٤
تفصيل البهبهانيّ بين انحصار الدليل فيما يدلّ على الحكم التكليفيّ وعدمه ١٨٦
التقارب بين ما ذكره الوحيد البهبهانيّ وما ذكره المصنّف في وجه ١٨٦
قلّة جدوى تفصيل المحقّق البهبهانيّ ١٨٩
دليل القول بدلالة النهي على الصحّة ١٨٩

ثمرات دلالة النهي على الصحّة ١٩٠
الكلام في المعاملات مثل الكلام في العبادات ١٩١
إمكان التفكيك بين طرفي العقد في الحكم التكليفيّ ١٩٢
عدم إمكان التفكيك بين طرفي العقد في الحكم الوضعيّ ١٩٣
إمكان التفكيك بين الصحّة والفساد في حقّ الموجب والقابل ١٩٣

البحث في المفهوم والمنطوق / ١٩٥

المفهوم والمنطوق من أوصاف المدلول ١٩٧
مناقشة القول بكونهما من أوصاف الدلالة ١٩٧
الأدلّة على كونهما من أوصاف المدلول ١٩٨
عدم تنافي كون المفهوم وصفاً للمدلول مع البحث عن حجّيّة المفاهيم ١٩٨
وجه عدّ المفهوم والمنطوق من أقسام الدلالات ١٩٨
انحصار الدلالات الثلاث في المفهوم والمنطوق ١٩٩
دعوى عدم الانحصار عند العلّامة ١٩٩
المناقشة فيما أفاده العلّامة ٢٠٠
في تعريف المنطوق والمفهوم ٢٠٠
موافقة التعريف لظاهر كلام الآمديّ ٢٠١
ذبّ إشكال عدم الاطراد عن التعريف ٢٠١
الكلام في تعريف العضديّ ٢٠٢
الإشكال على مختار العضديّ في التعريف ٢٠٢

المختار في تفسير «محلّ النطق» ٢٠٣
الإشكال عليه بانتفاء المائز بين المفهوم والمنطوق الالتزامي ٢٠٣
دفع الإشكال ببيان المائز الأوّل ٢٠٤
المائز الثاني: التفصيل بين الملازمة الواقعية والاعتبارية ٢٠٤
الإشكال في المائز الثاني ٢٠٥
الفرق بين الالتزام العقلي في المفهوم وسائر الالتزامات العقليّة ٢٠٦
الأولى في تعريف المفهوم ٢٠٧
انطباق التعريف على جميع المفاهيم ٢٠٧
عدم ظهور ثمرة الفرق بين المفهوم والمنطوق عند التعارض ٢٠٩

مفهوم الشرط/٢١١

المراد بأدوات الشرط ٢١٣
المراد بالشرط ٢١٣
عدم تناول البحث لمفهوم مادّة الشرط ٢١٣
ما هو المستفاد من الجملة الشرطيّة ٢١٣
مقتضى النظر السليم تبادر سببيّة الشرط للجزاء ٢١٤
وجه عدم العلقة في بعض الجمل الشرطيّة ٢١٤
وجه كون العلاقة هي سببيّة الشرط للجزاء ٢١٦
منشأ ظهور الجمل الشرطيّة في سببيّة الشرط ٢١٦
المتحصّل في المراد بسببيّة الشرط للجزاء ٢١٩

توضيح استظهار كون الشرط علّة مستقلّة للجزاء ٢١٩
الكلام في استفادة انحصار السببيّة في الشرط ٢٢٠
عدم اختصاص النزاع بمقام خاصّ ٢٢٠
دعوى الشهيد الثاني اختصاص النزاع بغير الوقف والوصايا والنذور والأيمان ٢٢١
الجواب عن دعوى الشهيد الثاني ٢٢١
الشرط على تقدير كونه ذا مفهوم لا يقتضي انتفاء الجزاء مطلقاً ٢٢٣
الكلام في أنواع القيود المشخّصة للطبائع ٢٢٥
مقتضى الأصل في المسألة ٢٢٥
الإشكال برجحان التمسّك بأصالة عدم اعتبار الواضع ٢٢٦
الإشكال في موافقة الأصل مع القائلين بالمفهوم والجواب عنه ٢٢٧
المختار في مسألة مفهوم الشرط ٢٢٨
عدم تنافي قول المنطقيين في القياس الاستثنائي مع مذهب الأصوليّين ٢٢٩
منشأ تبادر المفهوم في الجمل الشرطيّة ٢٣٠
المراد بالتبادر الوضعيّ والإشكال عليه ٢٣٠
المراد بالتبادر الإطلاقيّ ٢٣١
المراد بالتبادر العقليّ ٢٣٢
الإشكال على التبادر العقليّ ٢٣٣
اعتراض الفاضل القميّ والردّ عليه ٢٣٣
مسلك آخر في إثبات المفهوم في خصوص كلمة «لو» الشرطيّة ٢٣٤

فهرس المحتويات ٥٢٥

الإشكال على هذا المسلك ٢٣٥

أدلّة منكري مفهوم الشرط ٢٣٥

الدليل الأوّل: عدم تنافي الشرطيّة مع نيابة شرط آخر ٢٣٥

الأجوبة عن الدليل الأوّل ٢٣٦

الدليل الثاني: انتفاء الدلالات الممكنة على المفهوم ٢٣٩

جواب صاحب الإشارات عن الدليل الثاني ٢٣٩

المناقشة فيما أفاده صاحب الإشارات ٢٣٩

جواب المصنّف عن الدليل الثاني ٢٤٠

الدليل الثالث: عدم ثبوت المفهوم في الآية الكريمة ٢٤٣

الجواب عن الدليل الثالث ٢٤٣

جواب صاحب المعالم عن الدليل الثالث ٢٤٤

المناقشة في جواب صاحب المعالم ٢٤٥

تنبيهات ٢٤٧

التنبيه الأوّل: ما يمكن أن يستند إليه في مفهوم الشرط ٢٤٧

احتمال كون تبادر المفهوم مستنداً إلى الإطلاق وكثرة الاستعمال ٢٤٧

الجواب عن الاحتمال ٢٤٨

التنبيه الثاني: لزوم موافقة المفهوم والمنطوق في جميع الجهات غير النفي والإثبات ٢٤٨

توضيح أنّ المنفيّ في المفهوم هو ما استعمل فيه الجزاء لا ما يقتضيه.... ..... ٢٥٠

الإشكال بمنع استعمال الجملة الخبريّة مقامَ الإنشاء في الوجوب ٢٥١

الجواب عن الإشكال ٢٥٢
الفرق بين الجزاء الخبريّ والجزاء المستفاد من وقوع المطلق في حيّز الإثبات ٢٥٣
الإطلاق الأحواليّ حكمه حكم الإطلاق الأفراديّ في عدم توجّه النفي إليه ٢٥٣
إبداء الفرق بين الإطلاق الأفرادي والأحوالي ٢٥٥
الكلام إذا كان عموم الجزاء استغراقيّاً ٢٥٦
الحاصل ممّا تقدّم في الفرق ٢٥٩
ظهور الجملة الشرطيّة في تعليق آحاد الحكم لا عموميّته ٢٦٠
عدم منافاة قول أهل الميزان والعربيّة لهذا الظهور ٢٦٠
الإشكال بأنّ الظاهر من الجملة الشرطيّة تعليق عموميّة الحكم لا آحاده ٢٦١
الجواب عن الإشكال ٢٦١
الكلام في استفادة المفهوم من بعض الأخبار ٢٦٣
كلام الشيخ وصاحبي المعالم والقوانين في مفهوم بعض الأخبار ٢٦٤
إنكار بعض الأعلام ما استفاده الشيخ من مفهوم بعض الأخبار ٢٦٥
كلام العلّامة في المقام ٢٦٥
حاصل إشكال العلّامة على الشيخ ومن تابعه ٢٦٦
الجواب عن الإشكال ٢٦٦
الإشكال بمنع استفادة السلب الكلّي من «كلّ ليس» ٢٦٧
الجواب عن الإشكال ٢٦٧
توجيه الإشكال ببيان آخر ٢٦٨

فهرس المحتويات ٥٢٧

ردّ التوجيه..... ٢٦٨

التنبيه الثالث: تكرّر الجزاء مع اختلاف الشرط، فيقع التعارض.... ..... ٢٦٩

وجوه الجمع بين تعارضهما ٢٦٩

توهّم عدم وقوع التصرّف في المنطوق في وجهي الجمع السابقين والجواب عنه ٢٧١

الفرق بين الوجه الأوّل والثاني من وجوه الجمع ٢٧٢

أبعديّة الوجه الرابع من جميع الوجوه الماضية..... ٢٧٤

رجوع الشرط في إحدى الجملتين إلى الأمارة الشرعيّة ٢٧٥

التنبيه الرابع: إذا تعدّد الشرط واتّحد الجزاء فهل الأصل التداخل أو عدمه؟ ٢٧٧

بيان اختلاف الأعلام في أنّ الأصل في الأسباب الشرعيّة التداخل أو لا ٢٧٨

بيان أمور لتحقيق المطلب..... ٢٧٨

الأمر الأوّل: المراد بتداخل الأسباب ٢٧٨

الأمر الثاني: اختصاص محلّ النزاع بما إذا كان المسبّب أمراً قابلاً للتعدّد..... ٢٨٠

القول الصواب: التمايز بين الأثر المستند إلى أحد الأسباب وجميع الأسباب ٢٨١

أولويّة التمايز المذكور من جعل الأسباب معرّفات..... ٢٨٢

الأمر الثالث: تقسيم الأسباب إلى الواقعيّات والمعرّفات ٢٨٢

الإشكال على التقسيم ٢٨٣

الموضع الأوّل للإشكال ٢٨٣

الموضع الثاني للإشكال..... ٢٨٥

الإشكال على جواز معلوليّة موجود ذهنيّ لعلل متعدّدة..... ٢٨٥

الإشكال على توجيه المحقّق النراقي لجواز تداخل المعرّفات ٢٨٥
موافقة الفرق المذكور مع محكيّ الإيضاح ٢٨٧
حاصل ردّ التفصيل المحكيّ عن الإيضاح ٢٨٧
ذكر توجيهين للتفصيل المحكيّ عن الإيضاح ٢٨٨
حاصل التوجيه الثاني ٢٨٩
الإشكال بلزوم ازدياد العلم بالوجوب لو كانت الأحداث معرّفات ٢٩٠
الجواب عن الإشكال ٢٩٠
كلام المحقّق النراقي في أنّ النزاع في التداخل وعدمه بعد البناء..... ٢٩٠
الإشكال على كلام الفاضل النراقيّ ٢٩١
بطلان كون النزاع في الأصل الثانويّ ٢٩١
أوجهيّة كلام الإيضاح على كلام المحقّق النراقي ٢٩١
الأمر الرابع: توهّم دخول بعض الموارد في البحث ٢٩٢
دفع التوهّم ٢٩٢
الأمر الخامس: عدم كون النزاع لغويّاً ٢٩٤
الأمر السادس: مقتضى الأصل في المسألة ٢٩٥
الأصل التداخل في الأسباب لأصالة عدم التعدّد والبراءة ٢٩٥
الإيراد على الفاضل السبزواريّ ٢٩٥
النظر في الإيراد على الفاضل السبزواريّ ٢٩٦
كلام صاحب هداية المسترشدين ٢٩٦

فهرس المحتويات ٥٢٩

نقد كلام صاحب هداية المسترشدين ٢٩٨

ظهور وجه كون مقتضى الأصل في المسبّبات عدم التداخل ٣٠٠

كلام المحقّق الخوانساريّ واستشكاله في أصالة عدم تداخل الأسباب ٣٠٠

المناقشة في كلام المحقّق الخوانساريّ ٣٠١

الأقوال في مسألة تداخل الأسباب ثلاثة ٣٠١

الاستدلال على القول بعدم التداخل مطلقاً ٣٠٢

الاعتراضات على الاستدلال ٣٠٣

الاعتراض الأوّل: منع تأثير السبب الثاني استناداً إلى أحد أمرين ٣٠٣

تعقيب المصنّف على المستند الأوّل ٣٠٥

كلام صاحب هداية المسترشدين في دفع الإشكال والجواب عنه ٣٠٥

الكلام في نتيجة جعل الأسباب معرّفات أو مؤثّرات ٣٠٧

بيان المستند الثاني ٣٠٩

وجاهة المستند الثاني ٣١٠

جوابان عن المستند الثاني ٣١١

الجواب الأوّل ٣١١

الجواب الثاني ٣١٤

الاعتراض الثاني على الاستدلال ٣١٥

الإشكال على الاعتراض الثاني ٣١٦

عدم تنافي السببيّة المدّعاة مع عدم مجعوليّة الأحكام الوضعيّة ٣١٨

الاعتراض الثالث على الاستدلال ٣١٨
الإشكال على الاعتراض الثالث ٣٢٢
نتيجة الاعتراضات الثلاثة ٣٢٣
حجّة القول بالتداخل ٣٢٤
حجّة القول بالتفصيل ٣٢٤
الحجّة على التداخل في متّحد الجنس ٣٢٤
ذهاب ابن إدريس إلى التداخل في تكرّر متّحد الجنس من الأسباب ٣٢٤
حاصل استدلال ابن إدريس على التداخل ٣٢٥
الجواب عن استدلال ابن ادريس ٣٢٦
الحجّة على عدم التداخل في مختلف الجنس ٣٢٦
تذنيب: تداخل الأسباب عزيمة أو رخصة ٣٢٧
كلام المحقّق الخوانساريّ في المسألة ٣٢٨
التحقيق في المسألة ٣٢٩
الإشكال في التفصيل بين المسبّبات التوصّليّة والتعبّديّة ٣٣٠
الجواب عن الإشكال ٣٣٠
إشكالان على كلام المحقّق الخوانساريّ ٣٣٠

مفهوم الوصف / ٣٣٣

اختلاف كلمات الأعلام في عنونة البحث ٣٣٥
أولويّة تعبير المحقّق الكاظميّ والآمديّ ٣٣٥

الفرق بين الشرط والوصف في ما علّق عليه الحكم..... ٣٣٦
أجمعيّة تعريف الكاظميّ من تعريف الآمديّ..... ٣٣٦
تساوي كون الوصف صريحاً أو كناية ٣٣٧
تساوي كون الوصف حالاً أو غيره ٣٣٨
تساوي كون الكلام خبريّاً أو إنشائيّاً ٣٣٩
تساوي كون الوصف علّة أم غير علّة ٣٣٩
وجه تفصيل العلّامة بين كون الوصف علّة وعدمه ٣٣٩
تساوي كون الوصف أخصّ من الموصوف مطلقاً أو الأعمّ منه من وجه ٣٤٠
أمران قبل نقل الأقوال والأدلّة..... ٣٤١
الأمر الأوّل: كون البحث في دلالة الوصف على الانتفاء عند الانتفاء..... ٣٤١
إشكالات صاحب المعالم على القول بعدم الحجّيّة ٣٤٢
الإشكال الأوّل ٣٤٢
الجواب عن الإشكال ٣٤٣
الإشكال بعدم الفارق لمخصّصيّة الوصف المتّصل دون المنفصل ٣٤٣
الجواب عن الإشكال ٣٤٤
جواب صاحب الإشارات عن إشكال الفارق بين الوصف المتّصل والمنفصل ٣٤٥
تعقيب المصنّف على جواب صاحب الإشارات..... ٣٤٥
جواب آخر عن إشكال الفارق ٣٤٦
تعقيب المصنّف على هذا الجواب..... ٣٤٦

الإشكال الثاني بالتناقض بين دعواهم عدم حجّيّة مفهوم الوصف وتقييدهم.... ...٣٤٦

الجواب عن الإشكال ٣٤٧

الإشكال الثالث بتنافي القول بعدم حجّية مفهوم الوصف مع كون الأصل.... .....٣٤٨

جواب الإشكال ٣٤٨

الأمر الثاني: الدلالة على المفهوم بالقرائن في بعض المقامات.....٣٤٩

اقتضاء القرائن الخارجيّة الدلالة على المفهوم في بعض المقامات ٣٤٩

١. كون الوصف عدميّاً ٣٤٩

٢. مقام التحديد ٣٥٠

٣. كون التقييد بالوصف مسبوقاً بسؤال عامّ ٣٥١

الأقوال في حجّيّة مفهوم الوصف ٣٥١

حجّة المنكرين لمفهوم الوصف: عدم الفهم عرفاً ٣٥٢

الإشكال على حجّة المنكرين والجواب عنه.....٣٥٢

بطلان إشعار التعليق على الصفة بالعلّيّة ٣٥٣

أعظم الشواهد على عدم حجّيّة مفهوم الوصف.....٣٥٣

محاولة الجواب عن الشاهد والردُّ عليه.....٣٥٤

جواب آخر عن الشاهد والردُّ عليه.....٣٥٤

حجّة المثبتين.....٣٥٤

الحجّة الأُولى: استدلال بعض أعلام اللغة بمفهوم الوصف.....٣٥٤

الجواب عن الحجّة الأولى.....٣٥٥

فهرس المحتويات ٥٣٣

١. إمكان استناد فهمه إلى خصوص الأمثلة ٣٥٥

الردُّ على هذا الجواب ٣٥٥

٢. عدم التعويل على اجتهاد الغير والمسألة اجتهاديّة ٣٥٦

الردُّ على هذا الجواب ٣٥٦

التحقيق في الجواب ٣٥٦

الإشكال بكفاية التمسّك بفهم أهل اللسان ٣٥٦

الجواب عن الإشكال ٣٥٦

جواب بعض الأجلّة ٣٥٨

الإشكال على جواب بعض الأجلّة ٣٥٨

التحقيق في الجواب ٣٥٩

ظهور حال ما حكي عن ابن عبّاس من منع توريث الأخت.... ..... ٣٦١

الحجّة الثانية: التبادر ٣٦١

الإشكال على الحجّة الثانية ٣٦١

الحجّة الثالثة: لزوم لغويّة التقييد بدون المفهوم ٣٦٢

تقرير الحجّة بنحو آخر ٣٦٣

الجواب عن تقرير الحجّة ٣٦٣

الحكم بالمفهوم عند انتفاء الفوائد مطلقاً وإلّا عُدّ الكلام من المستهجنات ٣٦٤

كلام المحقّق القميّ باختصاص الاستهجان بموارد عدم وضوح الحكم ٣٦٤

اعتراض صاحب الفصول والردُّ عليه ٣٦٥

التنبيه على اشتراط عدم الغرض ببيان حكم الوصف خاصّة وعدم تعلّقه.... .....٣٦٥

مخالفة جماعة للشرط المذكور ٣٦٥

توضيح كون الغرض بالوصف بيان خصوص حكمه ٣٦٦

دعوى الفرق بين تعليق الحكم على الجامد والوصف ٣٦٧

بيان فساد الدعوى ٣٦٧

ظهور الجواب عن كلام العلّامة والعبري ٣٦٧

تقرير مفهوم الوصف من جهة استفادة العلّيّة.....٣٦٨

الجواب عن التقرير ٣٦٨

دعوى إشعار الوصف بعدم مدخليّة المحلّ والردُّ عليها ٣٦٩

الحجّة الرابعة: إجماع الصحابة على استفادة المفهوم من الرواية.....٣٧٠

جواب صاحب الإشارات عن الحجّة الرابعة ٣٧١

استدلال آخر على مفهوم الوصف ٣٧١

الردّ على الاستدلال: استفادة المفهوم من العدد دون الوصف.....٣٧١

عدم الحاجة إلى الجوابين الآخرَين ٣٧٢

تنبيهات ٣٧٢

التنبيه الأوّل: لزوم عدم خروج الوصف مورد الغالب ٣٧٢

احتجاج الفخر الرازي للمدّعى ٣٧٣

احتجاج الفاضل القمي للمدّعى ٣٧٤

اعتراض صاحب ضوابط الأصول على احتجاج الفاضل القميّ ٣٧٤

الايراد على اعتراض صاحب ضوابط الأصول ٣٧٥
الإشكال ببطلان الإيراد على تقدير استناد المفهوم إلى العقل ٣٧٦
الجواب عن الإشكال ٣٧٦
كلام صاحب ضوابط الأصول في عدم المفهوم للوصف الغالبيّ ٣٧٨
الإشكال على كلام صاحب ضوابط الأصول ٣٧٨
التنبيه الثاني: بيان القاعدة في أخذ المفاهيم ٣٧٨
التنبيه الثالث: عدم دلالة العلّة على المفهوم ٣٨٠
استدلال العلّامة على مفهوم الوصف إذا كان علّة ٣٨١
الجواب عن استدلال العلّامة ٣٨١
توجيه استدلال العلّامة ٣٨١

مفهوم الغاية / ٣٨٣

معاني وإطلاقات لفظ الغاية ٣٨٥
مجازيّة إطلاق الغاية على تقدير تفسيرها بالمسافة ٣٨٦
احتمال كون الإطلاق المذكور مجازاً منسبكاً من المجاز ٣٨٦
توجيه الچلبيّ لكون الاستعمال حقيقيّاً ٣٨٧
الإشكال في توجيه الچلبي ٣٨٧
إطلاق (الغاية) بمعنى: النهاية واعتباريّة هذا المعنى عند صاحب الفصول ٣٨٨
الإشكال في كلام صاحب الفصول ٣٨٨
وقوع النزاع في مقامين ٣٩٠

عدم اختصاص النزاع بالمقام الأوّل ٣٩٠
توهّم كون النزاع الثاني متفرّعاً على دخول الغاية في المغيّا ٣٩٠
المقام الأوّل: ثبوت الحكم المنطوقيّ للمغيّا ٣٩١
كون النسبة بين النهاية ومدخول «إلى» و«حتّى» عموماً من وجه ٣٩١
معنى قولهم: «إلى» لانتهاء الغاية ٣٩٢
التحقيق في المقام الأوّل: أنّ الأقوى خروج الغاية عن المغيّا ٣٩٤
الإشكال بلزوم الاشتراك اللفظيّ بين المعنيَين الفاقدَين للجامع ٣٩٤
الجواب عن الإشكال ٣٩٥
الثمرة بين القول بخروج الغاية للأصل وبين القول به للتبادر ٣٩٥
الإشكال بلزوم مجازيّة «إلى» في كثير من الأمثلة ٣٩٦
الجواب عن الإشكال ٣٩٦
تنبيهات ٣٩٨
التنبيه الأوّل: عدم استلزام خروج الغاية لانتفاء سنخ الحكم ٣٩٨
التنبيه الثاني: تساوي حكم البداية والنهاية ٣٩٨
التنبيه الثالث: الكلام في أنّ دخول الغاية ببدايتها أو نهايتها؟ ٤٠٠
التنبيه الرابع: خروج بعض الموارد عن البحث ٤٠٠
المقام الثاني: دلالة تقييد الحكم بالغاية على نفي الحكم فيما بعدها ٤٠١
تحرير محلّ النزاع بوجهين ٤٠٢
كون النزاع في سنخ الحكم لا شخصه ٤٠٢

الإشكال بأنّ امتناع تجاوز الحكم عن حدّه لا يستلزم الدلالة..... ٤٠٣
الجواب عن الإشكال ٤٠٣
اشتباه كون البحث في سنخ الحكم على صاحب الإشارات ٤٠٤
اشتباه كون البحث في سنخ الحكم على صاحب الفصول ٤٠٤
حجّة القول بمفهوم الغاية ٤٠٥
١. التبادر ٤٠٥
الإشكال في التعارض ٤٠٥
٢. الملازمة بين غائيّة الغاية والمفهوم ٤٠٦
الإشكال على الحجّة الثانية ٤٠٦
٣. قبح الاستفهام عن حكم ما بعد الغاية ٤٠٧
٤. ظهور بعض الجمل في المفهوم ٤٠٧
الاعتراضات على الحجّة الرابعة ٤٠٨
الاعتراض الأوّل: منع المعنى المدّعى ٤٠٨
الإيراد على الاعتراض الأوّل ٤٠٩
الاعتراض الثاني: عدم لزوم المفهوم من التقييد بالغاية ٤٠٩
الإشكال على الاعتراض الثاني ٤٠٩
الاعتراض الثالث: بطلان الاستدلال على الاحتمالَين فيه ٤١٠
الجواب عن الاعتراض الثالث ٤١١
الاعتراض الرابع: بطلان الاستدلال على الاحتمالَين فيه ٤١١

حجّة المنكرين لمفهوم الغاية وجوه ٤١٢

الأوّل: استعمال الجملة الغائيّة في موارد ثبوت المفهوم وعدمه ٤١٢

الثاني: انتفاء الدلالة اللفظيّة والعقليّة ٤١٢

الثالث: الإجماع على إمكان ورود الخطاب المخالف للمفهوم ٤١٥

تنبيهات ٤١٦

التنبيه الأوّل: وجوه ثلاثة في أمثلة التقييد بالغاية ٤١٦

١. رجوع التقييد إلى الحكم وعدم صلاحيّته للرجوع إلى المتعلّق ٤١٦

٢. رجوع التقييد إلى الموضوع دون الحكم ٤١٨

٣. قابليّة التقييد للرجوع إلى الحكم أو الموضوع ٤١٨

كلام للعلمين صاحبي الفصول والإشارات ٤١٩

وجوه الاشتباه في كلام صاحب الفصول ٤٢٠

شباهة المقام بالفرق المذكور بين الصفة والحال ٤٢٤

منشأ الغفلات: قصر النظر على المثال الظاهر في رجوع القيد إلى المتعلّق ٤٢٧

التنبيه الثاني: كون الغاية غاية للمغيّا كمّاً وكيفاً ٤٢٧

التنبيه الثالث: نفي الحكم عمّا بعد الغاية مفهوم أو منطوق؟ ٤٢٨

التنبيه الرابع: جريان البحث المتقدّم في (من) الابتدائيّة ٤٣٠

التنبيه الخامس: أقوائيّة بعض المفاهيم من بعض ٤٣١

مفهوم الحصر / ٤٣٣

النزاع في أسباب مفهوم الحصر لا في حجّيّته ٤٣٥

فهرس المحتويات ٥٣٩

أسباب مفهوم الحصر..... ٤٣٥

١. الاستثناء ٤٣٥

مخالفة العامّة وأبي حنيفة لمفهوم الاستثناء ٤٣٥

مستند أبي حنيفة في المخالفة..... ٤٣٧

الجواب عن مستند المخالفة ٤٣٧

الشاهد على كون الاستثناء مفيداً للحصر: الإجماع والتبادر ٤٣٧

المناقشة في الإجماع..... ٤٣٨

الأجوبة عن المناقشة ٤٣٨

الاختلاف في تركيب كلمة «لا إله إلّا الله» ٤٣٩

تتمّة: الدلالة على الحصر في (ما) و(إلّا) بالمفهوم أو بالمنطوق؟ ٤٤٣

٢. العطف بـ(بل) و(لا) و(لكن) و(لام الاختصاص) ٤٤٦

إفادة الحصر بالمنطوق في غير «بل»..... ٤٤٦

الأقوال في «بل» الإضرابيّة ٤٤٧

استعمال «لا» قبل «بل» ٤٤٩

٣. ضمير الفصل ٤٥٠

٤. إنّما..... ٤٥١

الأدلّة على إفادة الحصر..... ٤٥١

الدليل الأوّل: اتّفاق أهل اللغة ٤٥١

الدليل الثاني: التبادر..... ٤٥٤

إشكال المناهج على التبادر ٤٥٤
إشكال الشيخ الأعظم على التبادر ٤٥٤
الدليل الثالث: استفادة الحصر من بعض الأخبار ٤٥٤
الجواب عن الدليل الثالث ٤٥٤
الدليل الرابع: تضمّن «إنّما» معنى «ما» و«إلّا» ٤٥٦
الدليل الخامس: صحّة انفصال الضمير معه ٤٥٦
الدليل السادس: كون «إنّما» مركّباً من نفي وإثبات ٤٥٧
إشكال ابن هشام ٤٥٧
الأقوى إفادة «إنّما» للحصر ٤٥٨
الكلام في كيفيّة الحصر في آية التطهير ٤٥٩
التوهّم في كيفية الحصر في الآية ٤٥٩
الكلام في كيفيّة الحصر في آية ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ ...﴾ ٤٦٠
الكلام في كيفيّة الحصر في حديث باب الوضوء ٤٦٠
وجهان آخران والإشكال عليهما ٤٦١
الدليل على كون إفادة الحصر بالمفهوم ٤٦١
الدليل على كون إفادة الحصر بالمنطوق ٤٦١
تنبيهان ٤٦٢
الأوّل: كلام صاحب الإشارات في أعمّيّة الحصر بـ«إنّما» ٤٦٢
الثاني: إفادة «أنّما» للحصر ٤٦٢

الأقرب عدم إفادة «أنّما» للحصر ٤٦٣

٥. تعريف المسند إليه باللام..... ٤٦٣

الاستدلال على كون تعريف المسند إليه باللام مفيداً للحصر..... ٤٦٥

الدليل الأوّل: ظهور اتّفاق علماء البيان ٤٦٥

الدليل الثاني: التبادر..... ٤٦٥

الدليل الثالث: ما ذكره التفتازانيّ..... ٤٦٥

رجوع استدلال المناهج إلى كلام التفتازانيّ..... ٤٦٦

اعتراض التفتازاني على الدليل الثالث ٤٦٦

جواب التفتازاني عن الإشكال..... ٤٦٦

إشكال التفتازاني على الجواب..... ٤٦٦

كلام الفصول حول اعتراض التفتازاني..... ٤٦٧

جريان اعتراض دليل التفتازانيّ في تعريف الخبر والمسند إليه ٤٦٧

بيان استفادة الحصر من تعريف المسند إليه ٤٦٧

الإشكال بعدم استفادة الملازمة بين المحمول والموضوع ٤٦٨

الجواب عن الإشكال ٤٦٩

عدم تفطّن التفتازانيّ لمنشأ الحصر ٤٧٠

الدليل الرابع: اتّحاد الجنس مع الفرد مبالغة في كمال الفرديّة..... ٤٧٠

الإشكال على الدليل الرابع ٤٧١

الدليل الخامس: بطلان الإخبار بالأخصّ عن الأعمّ..... ٤٧٢

استدلال صاحب الفصول على بطلان التالي ٤٧٢
مواضع النظر في كلام صاحب الفصول ٤٧٣
الدليل السادس: كون الطبيعة مصداقاً للخبر ٤٧٥
الإشكال على الدليل ٤٧٥
الدليل السابع: الحمل الذاتي يفيد الحصر ٤٧٦
الإشكال على الدليل ٤٧٦
الاستدلال على كون تعريف المسند إليه باللام غير مفيد للحصر ٤٧٦
الجواب عن الاستدلال ٤٧٧
اعتراض المحشّي الشيرازيّ ٤٧٨
تعقيب المصنّف ٤٧٨
٦. تعريف المسند ٤٧٩
الأدلّة على إفادة تعريف المسند الحصر ٤٧٩
الأوّل: تنصيص جملة من علماء البيان ٤٧٩
الثاني: التبادر ٤٧٩
الثالث: ما ذكره التفتازانيّ ٤٧٩
إبداء الفرق بين الخبر المعرّف بلام الجنس والمنكّر ٤٨٠
اندفاع ما أورده التفتازانيّ على الفرق ٤٨١
الإشكال بلزوم رجوع جميع القضايا إلى القضايا الأوّليّة ٤٨٢
الجواب عن الإشكال ٤٨٢

فهرس المحتويات ٥٤٣

الرابع: حيازة حقيقة الخبر في المبتدأ ٤٨٣

الإشكال بعدم معقوليّة المعنى مع كونه خلاف المتّفق عليه ٤٨٤

الخامس: استلزام عدم الحصر للحشو ٤٨٥

الإيراد عليه ٤٨٦

٧. تقديم الوصف على الموصوف الخاصّ خبراً له ٤٨٦

كلام صاحب الفصول حول المراد من الذات والوصف ٤٨٦

الإشكال على كلام صاحب الفصول ٤٨٧

الوجه في إفادة تقديم الوصف الحصرَ ٤٨٨

تعقيب على تفسيرهم للحصر واستدلالهم غير المرتبط بالتفسير ٤٨٩

٨. تقديم ما حقّه التأخير ٤٩٠

تنبيه: كيفيّة دلالة أسباب الحصر ٤٩٢

مفهوم اللقب / ٤٩٣

اعتبار المفهوم من جهتين ٤٩٥

جهة مفهوم الوصف واللقب في آية النبأ ٤٩٥

الأقوال في المسألة ٤٩٦

جوابان عن استدلال المثبتين ٤٩٦

الأوّل: عدم انحصار الفائدة في النفي عن غير المذكور ٤٩٦

الثاني: دلالة قول القائل على المفهوم ناشئة عن خصوصيّة المقام ٤٩٧

مفهوم العدد / ٤٩٩

الأقوال في المسألة ٥٠١

٥٤٤ ..... تقريرات الأصول / ج٢

استدلالات ثلاثة على إثبات مفهوم العدد مطلقاً ٥٠٢

١. لزوم عراء ذكر العدد عن الفائدة ٥٠٢

٢. دلالة الحديث على نفي الحكم ٥٠٢

٣. لزوم تحصيل الحاصل ٥٠٢

الجواب عن الاستدلال ٥٠٣

١. بطلان الدلالة العقليّة والوضعيّة ٥٠٣

٢. منع صحّة الحديث ودلالته ٥٠٣

٣. كون الدليل أخصّ من المدّعى ٥٠٤

جواب صاحب المناهج عن الدليل الثالث والردّ عليه ٥٠٤

حجّة منكري مفهوم العدد ٥٠٥

تنبيهان ٥٠٥

الأوّل: صور الحكم المتعلّق بعدد معيّن ٥٠٥

الثاني: استحباب الأقلّ عن العدد المذكور في الدليل ٥٠٨

التحقيق: لزوم التفصيل في المسألة ٥٠٩

مفهوم الزمان والمكان ٥٠٩

فهرس المحتويات ٥١١